

من الطبيعي ألا يحصل الجميع على رغباتهم... "التربية":

200 طالب تنافسوا على 37 بعثة لدراسة الطب

الطبيعي ألا يحصل جميع الطلبة الراغبين في دراسة الطب على بعثات في هذا التخصص، مشيراً إلى إمكان أن يتنافس هؤلاء الطلبة على البعثات المخصصة لدراسة التمريض والأشعة والصيدلة والمختبرات إن كانت رغبتهم تتمحور حول الدراسة في حقل الطب.

وأوضح أن التخصصات المطروحة في خطة البعثات كانت متنوعة وفي حقول مهمة تحتاجها الدولة، ومنها التخصصات الهندسية والتعليمية والفنية والتجارية والإدارية، مبيناً أن من حق الطلبة التنافس على جميع البعثات الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الموقع الإلكتروني لوزارة وفي الصحف إذا كانوا يرغبون في تغيير البعثة التي حصلوا عليها أو يريدون تحويل المنحة إلى بعثة.



المرحلة المقبلة، ومنتظماً لهم كل التوفيق. من جهته، صرح مدير إدارة البعثات والملحقيات بالوزارة عيسى الكوهجي أن أكثر من 200 طالب من المتفوقين تنافسوا على 37 بعثة لدراسة الطب، ومن

خلال حصولهم على بعثة أو منحة دراسية، مشيداً بما بذله الطلبة وأولياء أمورهم في جهد كبير خلال سنوات الدراسة للوصول إلى هذا المستوى الذي يؤهلهم لمواصلة دراستهم الجامعية، وموصياً لهم بمواصلة الجد والاجتهاد خلال

حرص على استكمال متطلبات تثبيت البعثات والمنح ومن تقيد بالتعليمات والتوجيهات والإجراءات الخاصة بذلك. ولدى حديثه مع الطلبة وأولياء أمورهم أكد الوزير أن الوزارة تهتم بالمتفوقين، وذلك من

بدأ صباح أمس الأربعاء توافد أعداد كبيرة من الطلبة وأولياء أمورهم على مركز خدمات المراجعين بوزارة التربية والتعليم؛ لاستكمال إجراءات تثبيت البعثات والمنح التي تقدمها مملكة البحرين للطلبة المتفوقين. وأشاد وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي باستمرار الدعم الكبير الذي تقدمه القيادة للطلبة المتفوقين في المرحلة الثانوية وتخصيص ميزانية كبيرة للبعثات والمنح المعتمدة لهم على الرغم من تخفيض الميزانية العامة، منوهاً بالزيادة التي تم اعتمادها للبعثات والمنح مقارنة بالأعوام الماضية لاستيعاب جميع المتفوقين.

وقد زار الوزير مركز خدمات المراجعين بالوزارة والتقى بالطلبة المتفوقين وأولياء أمورهم، مشيداً بما أبدوه من

يعكس تقدماً في أسلوب التعاطي مع المتطلبات الدولية ... الطيب:

"التربية" تطبق المادة 26 من الإعلان العالمي بامتياز

البحرين بيئة حاضنة للممارسات الفضلى في حماية وتعزيز ودعم حقوق الإنسان. وقال إن المادة (26) دعت الدول أيضاً لإلزامية التعليم الأولي وهو ما يتفق مع نهج التعليم الأساسي المتبع في مملكة البحرين، حيث لا تتحصل الدولة على إيرادات من التعليم في المراحل الابتدائية والإعدادية وأيضاً الثانوية، كما أنه تعليم ملزم تسعى فيه الدولة عن طريق وزارة التربية والتعليم على ضمان مكافحة الأمية وتحقيق أهداف الألفية، وتعزيز مكانة مملكة البحرين في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث تحظى المملكة بمركز متقدم دولياً وتحديداً منذ العام 2001 وحتى الآن.

والتسويق والمتابعة الحثيثة من المعنيين في الوزارة لتذليل كافة الصعوبات وتمهيد الطريق السهل لإتمام الدراسة، وهو ما راعته الوزارة مع جميع المتقدمين للدراسة في الخارج، وشكل تسهياً كبيراً على البحرينيين لإتمام الدراسات العليا، ورفد الوطن بخبرات متميزة وكفاءات متعلمة ومدربة تسهم في عملية التنمية المستدامة التي توليها القيادة الحكيمة أهمية قصوى. وأضاف أن التزام الوزارة بالمواثيق والإعلانات الحقوقية الدولية يعكس تقدماً في أسلوب التعاطي مع المتطلبات الدولية، وهو ما يصب في دعم احترام مملكة البحرين للاتفاقيات ويجعل مملكة



• عبدالجبار الطيب

المساواة التامة للجميع.

وأشار الطيب إلى ملاحظته الشخصية، حيث تقدم قبل فترة لدراسة الدكتوراه في جامعة خارج البحرين ولاحظ التواصل

أشاد رئيس جمعية الحقوقيين البحرينية عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الحقوقيين العرب المستشار عبدالجبار الطيب بالجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم وبمتابعة مباشرة من قبل وزير التربية والتعليم في تيسير التعليم العالي على البحرينيين خصوصاً في التقديم للدراسة في الخارج، حيث تباشر الإدارات المعنية في الوزارة بشكل دقيق عملية إتمام إجراءات القبول والتسجيل وبالمجان للبحرنيين الراغبين في إتمام الدراسة في الخارج، وهو ما يتماشى مع متطلبات المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي دعت الدول لتيسير القبول في التعليم العالي وعلى قدم

البكري: لا دليل على وجود تمييز في البعثات



استنكر النائب محسن البكري الجمعة المنجحة والمدروسة على وزارة التربية والتعليم من خلال التشكيك في آليات توزيع البعثات والتي تشنها بعض الجهات والشخصيات التي تحمل أجندة وتوجهات خاصة.

وأشار البكري إلى أن هذه الحملة أصبحت عادة سنوية دون أن يكون هناك أي دليل أو إثبات على هذه المزاعم، وأن إلقاء التهم جزافاً ومحاولة التشكيك في نزاهة الأجهزة الإدارية لمجرد أن آليات العمل لا تحقق المصالح الشخصية لهذه الفئة أو تلك يعد تدبيراً لا يمكن القبول به أبداً، حيث إن وزارة التربية والتعليم قد وضعت معايير خاصة للتقديم للبعثات إلى جانب تطبيقها لإجراءات خاصة بالانتظمت.

وأكد أنه "ممن يحرصون على تحقيق العدالة وفقاً للمعايير المتبعة في توزيع البعثات بين جميع الطلبة ممن تنطبق عليهم شروط استحقاق البعثات حسب الخطة الموضوعية من قبل وزارة التربية والتعليم، وأنه لن يتوانى في مساندة أي جهة قصرت في خدمة المواطنين من خلال استخدام جميع الأدوات البرلمانية المتاحة".

وأفاد البكري أن مما يثير السخرية أن الجهات المنظمة لهذه الحملة هي نفسها من سعت إلى تعطيل المدارس وإيقاف سير العملية التعليمية في أزمة 2011 وعملت على جعل المدارس أوكارا لأعمالها التخريبية، وأنها لم تستنكر يوماً أي عمل إرهابي ضد مدارس المملكة طوال السنوات الماضية، كما أنه لم يسمع لها أي صوت ينادي بالعدالة في أي توزيعات سابقة في فترات أشرف فيها على توزيع البعثات مسؤولين من نفس طيفهم وفكرهم.

الحملة ضد "التربية" سياسية بامتياز... "الأصالة" لـ "الوفاق":

سكنتم ربع قرن عن بعثات كانت توزع طائفيًا

طائفيًا على الطلبة والطالبات بغض النظر عن استحقاقهم ولاكثر من ربع قرن، فمن يدعي الآن الوطنية والعدل كان ومازال يبارك الظلم والتمييز". ودعت الأصالة وزارة التربية والتعليم إلى عدم الإنصات إلى هذه "الأسطوانة المشروخة" و"السيناريو الممجوج"، خصوصاً أن الاطراف المتورطة في هذه الحملة معروف طائفيتها وسجلها المؤسف في نشر الفتنة والشقاق والحقد بين أركان المجتمع.

في أحداث 2011". وتابعت "إن هذه الجهات المريضة تريد أن تنبذ الوزارة للحصول على مزيد من المكاسب السياسية من خلال لي ذراع الوزارة ومحاولة إجبارها على توزيع البعثات لصالح جماعاتهم الطائفية والحزبية، في حين أن الوزارة تعتمد النظام الآلي في فرز البعثات ولم تستثن أي طالب حاصل على 90% فما فوق من حقه بالحصول على بعثة أو منحة دراسية، والسؤال لماذا لم نر هذه الحملة حين كانت توزع البعثات

منحة". واعتبرت أن "الحملة طائفية وسياسية بامتياز ومن يقرأ بيان الوفاق الأخير يجده نفس بيائها العام الماضي حتى لم تكلف نفسها تغيير عباراته وكلماته وكأن الزمن توقف بهم، ما يشير إلى أن هذه حملة ظالمة لا تهدف لإنصاف الطلبة وإنما لتشويه الوزارة والسيطرة على البعثات من أجل استمرار مسلسل السيطرة والاستحواذ الطائفي على القطاع الوظيفي في البحرين واستغلاله أسوأ استغلال كما اتضح جلياً

شجبت كتلة الأصالة الإسلامية بشدة ما أسمته "الحملة النمطية ضد توزيع البعثات المخصصة من وزارة التربية والتعليم للطلبة المتفوقين من خريجي المرحلة الثانوية والتي تشنها جمعيات وجهات معروف طائفيتها وعدم عدالتها في مقدمتها جمعية الوفاق وتصوير الأمر وكأن الوزارة تمارس التمييز بين الطلبة أو تحرمهم من حقه من الحصول على البعثات والمنح رغم أنها أعلنت مراراً وتكراراً أن كل متفوق حصل على بعثة أو

استناداً إلى الشهادة الصادرة عن هيئات ضمان الجودة

"الوطنية للمؤهلات" تنال اعترافاً دولياً

حين يصل عدد أعضاء الشبكة اليوم إلى 250 عضواً، يشكل 14 عضواً منهم مجلس إدارة الشبكة، ويمثلون 14 مؤسسة لضمان جودة التعليم العالي في جميع أنحاء العالم. وتهدف الشبكة الدولية إلى جمع وتوزيع المعلومات بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بأساليب التقييم، وتحسين الجودة في قطاع التعليم العالي والمحافظة عليها، من خلال تطبيق الممارسات الجيدة التي تسهم في التحسين المستمر للجودة في قطاع التعليم العالي، إضافة إلى إجراء الأبحاث عن إدارة الجودة في التعليم العالي وفعاليتها، وتقديم المشورة والخبرة للمساهمة في تطوير هيئات ضمان الجودة التي تأسست حديثاً، وتسهيل تواصلها مع جهات الاعتماد المحلية والدولية، وتحديد المعايير، وتوفير المعلومات بخصوص متطلبات الاعتراف بالمؤهلات الدولية، ونقل الساعات المعتمدة.

والأمين العام للجنة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية عبدالله المسلم، ومستشار السياسات الدولية في لجنة الاعتماد البولندية ماسيج ماركوفسكي، خلالها أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، وعدد من المسؤولين ومنتسبي الهيئة. كما اجتمع فريق المراجعة الخارجية للشبكة الدولية مع الشركاء الإسترانيين للهيئة، وعدد من المسؤولين في "وزارة العمل، ومجلس التعليم العالي، ومجلس التنمية الاقتصادية، وصندوق العمل "تمكين"، ووزارة التربية والتعليم، وعدد من مؤسسات التعليم والتدريب في القطاعين العام والخاص، والطلبة في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة". والجدير بالذكر أن الشبكة الدولية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي تأسست في العام 1991، بمشاركة 8 أعضاء فقط، في

تعد خطوة مهمة في مسيرتها، وذلك لكونها جهة تقييمية تخضع نفسها للمراجعة من قبل هيئة دولية متخصصة في ضمان الجودة الخارجية، أسوة بالمؤسسات التعليمية التي تقوم الهيئة بمراجعتها بشكل دوري، وذلك للتأكيد على قيم "الشفافية، والمصداقية، والمهنية" التي تحكم منهجية عمل الهيئة، ومن أجل اكتساب الثقة من قبل المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة. هذا، وقد اشتمل برنامج المراجعة الخارجية الذي أجراه فريق من الشبكة الدولية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي على الإطلاع على الإسترانجيات، والعمليات، والإجراءات، والاطر التنظيمية الخاصة بالهيئة الوطنية، إلى جانب عقد عدد من المقابلات، استمرت على مدى ثلاثة أيام من 3-5 مارس 2015، التقى فيها الفريق المكون من مدير ضمان الجودة في الكلية الجامعية بإيرلندا فيونا كروزير،

وقالت المضحكي: إن اجتياز الهيئة لمعايير المراجعة الخارجية بنجاح، والاعتراف بها على الموقع الإلكتروني للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة، يعد تأكيداً على المكانة الدولية التي تتبوأها وتستحقها مملكة البحرين على المستوى الإقليمي والدولي في مجال جودة التعليم والتدريب، ودلالة بارزة على المستوى المتميز الذي حققته الهيئة من خلال عملها على المستويات كافة، ومن خلال التزامها بأدلة الممارسات الجيدة التي تتبعها في مراجعاتها، فضلاً عن كونه إنجازاً يدفع بمنتسبي الهيئة للمضي قدماً بخطى ثابتة إلى تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها الهيئة، مثنية بذلك على جهود منتسبي الهيئة التي تم بفضلها تحقيق هذا الإنجاز واجتياز معايير الشبكة الدولية بنجاح. وشددت المضحكي على "أن إخضاع الهيئة للمراجعة الخارجية وتقييمها لذاتها



• جواهر المضحكي

رسمياً بأنها إحدى الهيئات المنسجمة مع معايير الممارسات الجيدة المعمول بها في مراجعات الشبكة على الموقع الإلكتروني للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة، حيث يضم الموقع حالياً إضافة إلى الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن الجودة في البحرين 15 هيئة معنية بضمن جودة التعليم والتدريب من أنحاء العالم.

ضاحية السيف - الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن جودة التعليم والتدريب: أعلنت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن جودة التعليم والتدريب جواهر المضحكي عن اجتياز الهيئة للمراجعة الخارجية بنجاح، والتي أخضعت نفسها إليها في مارس 2015، وذلك استناداً إلى التقرير والشهادة الصادرة عن الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي "INQAHE" ممثلة في الأمين العام للشبكة "مارتي كاساديسوس" بشأن اجتياز الهيئة بنجاح للمراجعة الخارجية لذاتها، والذي جاء بعد مراجعة الشبكة لكافة الإسترانجيات، والعمليات، والإجراءات والاطر التنظيمية للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن الجودة، وخلصت الشبكة في تقريرها إلى أنه وبناء على نتائج المراجعة التي قامت بها الشبكة للهيئة تم الاعتراف بالهيئة الوطنية للمؤهلات وضمن الجودة